Issn:2572-0023

الجالية الجزائرية بفرنسا ومؤازرة الثورة التحريرية: رهان الاستقطاب وحيوية المساهمة

د/عبد القادر خليفي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
khelifi16@yahoo.fr

الملخص:

ترصد هذه المحاولة العلمية الدور الحيوي الذي لعبته الجالية الجزائرية بفرنسا في دعم أنشطة الثورة التحريرية انطلاقا من جغرافيا المحتل نفسه، التي تحولت إلى ميدان للمعركة الثورية بكافة أبعادها، كما تقف على فحوى الصراع الدموي الذي احتدم بين الحركة الوطنية الجزائرية المصالية وجبهة التحرير الوطني لاستقطاب المهاجرين. لقد برهن المهاجرون عن تعلقهم القوي بوطنهم، وعن تمسكهم بمشروع الاستقلال واستطاعوا تعرية الدعاية الفرنسية المتعلقة بنجاح باريس في تحقيق الوئام والتعايش بين المجموعتين المسلمة والأوربية، ولعل مأساة الـــ17 أكتوبر 1961م أكبر شاهد على تلك التضحيات، بما ساهم في تسريع وتيرة المفاوضات وبلوغ تقرير المصير.

الكلمات المفتاحية: الجالية الجزائرية، الثورة التحريرية، المهاجرون.

Résume :

Ce modeste travail scientifique retrace le rôle vital joué par la communauté algérienne en France dans le soutien des activités de la révolution libératrice basée sur la géographie de l'occupant lui-même qui est devenue un champ de lutte révolutionnaire dans toutes ses dimensions, ainsi qu'il traite le conflit sanglant entre le Mouvement national algérien et le Front de libération nationale.Les immigrés ont prouvé leur attachement profond à leur patrie, leur adhésion au projet d'indépendance et l'érosion de la propagande française concernant le succès de Paris dans la réalisation de l'harmonie et la coexistence entre groupes musulmans et européens. La tragédie du 17 octobre 1961 a été le plus grand témoin de ces sacrifices, qui ont contribué à accélérer le rythme des négociations et à parvenir à l'autodétermination.

les mots clés:

Communauté algérienne ,La révolution de libération, Migrants.

مقدمة:

لقد كان لافتا في مسيرة العلاقة التاريخية بين الجزائر المستعمرة وفرنسا، أنه تحولت جغرافيا المحتل إلى وجهة رئيسة لحركة الهجرة الجزائرية منذ مطلع القرن العشرين، ذلك أن الجزائري الذي صار في منطق الكولون مجرد رقم في خدمة السيد الجديد، قد تطلع إلى تغيير حالة البؤس الاجتماعي، والتدهور الاقتصادي التي أصبحت عنوانا ملازما له، فكان توافد عشرات الآلاف على باريس وغيرها من المدن، يمثل ملاذا [1] أخيرا لهم من ذلك الواقع المؤلم ومع تفجر ثورة أول نوفمبر 1954م التحريرية، وجد هؤلاء المهاجرون أنفسهم في خضم المعركة المصيرية، انطلاقا من موقعهم بالضفة الشمالية للمتوسط. ومن ثمة كان لزاما عليهم التّجند لخدمة قضية شعبهم العادلة، وإيصال صوت الكفاح إلى عمق المجتمع الفرنسي، الذي ظل في غالبيته غير مكترث بما يجري من تطورات في المستعمرة بفعل مخطط التعتيم والتشويه الذي تم اعتماده، وقد استطاعت ج ت و القيام بجهد استثنائي لتوعية وتنظيم تلك الجموع، وتحويلها إلى طاقة فعالة لخدمة المشروع الثوري، متحدية المخاطر والصعاب وهي تنشط في مركز الإمبراطورية الاستعمارية، حيث نجحت في رفع الغطاء عن الادعاء المصالي، واخترقت الوسط الفرنسي، وتمكنت من استقطاب العديد من المتعاطفين والمناصرين الذين أسهموا بدورهم في تعرية السياسة القمعية المنتهجة من قبل حكومتهم، وجعلوا أنظار الرأي العام تتجه صوب ما يجري في الضفة الجنوبية، وقد كان لكل تلك الجهود المختلفة أثرها في الضغط على سلطات باريس، التي لم تجد مخرجا سوى الإقرار بحتمية إنهاء الحرب، والاعتراف بحق الجزائريين في تقرير المصير. سنحاول في هذه الورقة العلمية المتواضعة تقديم بعض الإجابات للتساؤلات الآتية: كيف تعاطت الجالية مع الحدث الثوري؟ وما هي الإستراتيجية التي وظفتها ج ت وومكنتها من كسب رهان تأطير المهاجرين؟ وما طبيعة السياسة الفرنسية المنتهجة لمواجهة هذا التحدي غير المسبوق؟

1/ الجالية بفرنسا مجال للصراع بين المصاليين والجبهويين

تشير الإحصائيات إلى أن عدد المهاجرين الجزائريين قد ناهز الـــ400 ألف نسمة خلال الفترة المحيطة باندلاع الثورة سنة 1954م [2]، وكان جل هؤلاء ملتفين كمناضلين ومتعاطفين حول الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، التنظيم المنبثق من رحم نجم شمال إفريقيا الذي رأى النور وسط الجالية في منتصف العشرينيات، ومن ثمة كان من الطبيعي للغاية ولاء هؤلاء للتنظيم الذي كان يقوده مصالي الحاج، ولذلك تؤكد الشهادات المتواترة بأن المهاجرين قد رحبوا بحدث الثورة وزاد من تفاعلهم اعتقاد غالبيتهم بأن المصاليين هم من بادروا إلى عمليات الفاتح نوفمبر، وهو ما يفسر التحاق نسبة كبيرة منهم لاسيما في فرنسا وبلجيكا بالحركة الوطنية الجزائرية MNA، وهي الحالة التي ظلت كذلك على مدار سنتين إلى غاية 1956م، حيث أخذ التحول التدريجي طريقه باتجاه الفدرالية التي شكلتها جبهة التحرير الوطني [3]. لقد بات معلوما أن جبهة التحرير الوطني وغداة تفجير الثورة لم تكن معروفة كهيكل تنظيمي، لا على المستوى الوطني، ولا على مستوى الجالية المهاجرة، ولذلك كان يتعين على الهيئة التي شكلتها هناك والمسماة فدرالية جبهة التحرير– والتي لم تكن في الحقيقة سوى تجربة مستنسخة عن فدرالية حركة الانتصار– العمل على كسب مساندة الجالية الجزائرية، وفي هذا الباب يتحدث محمد لبجاوي الذي تولى قيادتها لفترة قصيرة بين أواخر عام 1956م إلى منتصف العام الموالي 1957م :" **كان لابد من إقناع المصاليين أن جبهة التحرير الوطني هي التي أشعلت ثورة أول نوفمبر وليس الحركة الوطنية الجزائرية، وأن الجبهة هي التي تقود الثورة وليس الحركة، كما أنها هي التي تدير الكفاح على كافة التراب الوطني، وتترجم عمليا طموحات غالبية الشعب العظمى، إنها إذا الجبهة التي توجب عليها تنظيم العمال الجزائريين بفرنسا للغاية نفسها** " [4].

ويقول في هذا الباب القيادي علي هارون: " **كانت الجالية في أغلبيتها الساحقة تحت تأثير مصالي، لأن الحركة الوطنية الجزائرية كانت هي وحدها الموجودة كحزب**

سياسي منظم، فلا غرو إذن أن تفاجئ طلقات نوفمبر الجالية الجزائرية التي لم تكن تنتظرها...لذا، كان هدف ج ت وتنبيه الجالية إلى الخداع المصالي، فوجب على الرواد أن يجوبوا البلاد، موجهين نداءهم لفتح عيون المناضلين، الذين أخضعوا للاستسلام لكاريزماتية الزعيم الوطني الكبير، فلا بد من تنويرهم أولا، ثم حثهم على ترك صفوف ح و ج، ثم هيكلتهم" [5].

إن تمتع الحركة المصالية بالتفاف الفئات العمالية، والاحتضان الذي يحظى به الزعيم لدى عموم الجالية بفعل الإرث التاريخي، قد خلق عقبات جدية للقيادة الثورية في المرحلة الأولى من المواجهة وحتى مؤتمر الصومام، ولم يكن الأمر متوقفا فقط على قيادة المهاجرين، ولكن أيضا فيما يتعلق بممارسة الدعاية على المستوى الدولي، ذلك أن الحركة الوطنية الجزائرية، قد سارعت إلى إيفاد مبعوثين إلى القاهرة وتونس واسبانيا وإلى مقر الهيئة الأممية بنيويورك [6].

كان الرهان كبيرا إذن بين الإخوة الفرقاء لاستقطاب الفئات المهاجرة، التي كانت تمثل بالفعل موردا ماليا كبيرا، وخزانا بشريا، وكان النجاح في استمالتها يعني ضمان الموارد الدائمة والضرورية لاستمرار النشاط وتوسيعه، وأيضا لإحباط مخططات أجهزة الاستعلامات الفرنسية التي كانت تترصد بدقة نشاطات الطرفين، ولتحقيق ذلك احتاجت المنظمتان إلى عمل كبير تجسد في إرساء نظام سياسي وإداري، ارتكز مخططه على إرث حزب الشعب الجزائري في مسألتي التأطير، وضبط الجماهير [7].

وبرأي محمد حربي، فإن العلاقة بين التنظيمين المتنافسين لم تكن قد وصلت إلى حد العداوة المكشوفة سنة 1955م، وقد حاولت ج ت وأن تشرح لشريحة المهاجرين حقيقة من يقف وراء الثورة، حيث وجهت رسائل فسرت من خلالها بأن القيادة الجديدة للكفاح، هي حركة ناشئة ولا علاقة لها بالمركزيين كما كان يزعم المصاليون، وقد زاد من سرعة تقدم الجبهة انضمامات الوافدين الجدد على فرنسا، حيث كان عدد كبير منهم مناضلين سابقين في حركة الانتصار، ولهم دراية بالجهة التي فجرت الوضع بالجزائر [8].

لقد كانت معركة التغلغل داخل الهجرة الجزائرية دموية، حيث ازداد العنف يوما بعد يوم ففي البداية دعت جبهة التحرير الوطني القادة المصاليين للالتحاق بصفوفها، ولما فشلت تلك الدعوة اعتمدت الجبهة طرق التخويف كالتهديد الشفوي، والعقاب البدني، قبل أن تفكر في تصفية خصومها المهمين جسديا، وحسب أحد تقارير الشرطة الذي حمل طابع السرية، يبدو أن المصاليين كانوا المبادرين بالعنف، مما دفع بجبهة التحرير إلى إنشاء منظمة خاصة في إطار تنظيمها السياسي والإداري، وهكذا كان سلوك الجبهة حيال الحركة الوطنية الجزائرية يهدف إلى تحطيم وإضعاف المسؤولين المصاليين، ومجموعات الصاعقة، وامتصاص المنخرطين (9).

وذهب عمر بوداود الذي قاد الفدرالية بين سنوات 1957-1962م إلى تحميل الحركة الوطنية مسؤولية الانزلاق إلى العنف المميت، غير أنه أقر بنبرة متحسرة انتهاج الجبهة ذات الخيار: " **كانت منظمة ج ت و تدافع عن نفسها ضد الهجمات المتكررة التي كانت تستهدفها، لم ننس أبدا أن المصاليين كانوا من قدماء رفاقنا في حزب الشعب، ثم في حركة الانتصار، وأحيانا أصدقاء وأخوة في الكفاح ... لقد قتلوا لنا مناضلين فعلا، غير أننا فعلنا من جهتنا مثل ذلك** " (10).

وإذا كانت الشهادات تتواتر حول سعي مسؤولي الفدرالية في بداية الأمر إلى تحاشي الرد على عنف الحركة الوطنية، إلا أن كثرة التصفيات الجسدية التي استهدفت ما لا يقل عن 82 إطارا خلال صائفة 1956م، دفعت العديد من المسؤولين المحليين للفدرالية إلى المطالبة بضرورة تسليح المناضلين، وخلق فرق صدامية، وهكذا وبحلول شهر ديسمبر 1957م رجحت كفة جبهة التحرير الوطني بفرنسا، وانحصرت الحركة المصالية، لكنها حافظت على تواجدها القوي خاصة في الشمال والشرق، وبدرجة أقل في منطقة الوسط (11).

بحلول العام 1958م، أضحت السيطرة شبه تامة لصالح جبهة التحرير الوطني، وفي هذا الصدد قدرت مديرية الاستعلامات العامة عدد خلايا الجبهة بين 4 آلاف و 5 آلاف

خلية يناهز عدد نشطائها 40 ألفا في مقاطعة السين، وقدرت بالمقابل خلايا الحركة الوطنية الجزائرية بـــ200 خلية، وعدد نشطائها بـــ1700 ناشط، في حين كان تعداد مجموعات الصاعقة يبلغ 100 لدى الأولى، ويقارب الـــ20 لدى الثانية، ومع ذلك لم تندحر الأخيرة، وظل الاقتتال قائما إلى الاستقلال [12].

ومما لا شك فيه، أن الإحساس بممارسة التدمير الذاتي للجهد الوطني من خلال الانغماس في حرب التصفيات، كانت مسألة تؤرق تفكير كلا التنظيمين، وإذا كانت الأدبيات التي تعرض رؤية ج ت ومتعددة، فإن الطرح المصالي يظل بحاجة إلى إضاءات، وفي هذا السياق، يصف المؤرخ بنجامين ستورا المبادرات التي عرضها مصالي الحاج لمد جسور التواصل بين الإخوة الأعداء بأنها خطوات متفردة، لم تتجاوب معها ج ت و، ومنها نداء الهدنة المؤرخ في الفاتح سبتمبر 1957م [13].

2/ إستراتيجية فدرالية الجبهة في تنظيم وتأطير المهاجرين

تمثل فدرالية جبهة التحرير الوطني الإطار التنظيمي الذي أنشأته الثورة لقيادة النضال وسط الجالية، وقد ارتبط بعثها بمحمد بوضياف الذي كلف مراد طربوش في لقاء جمعهما بسويسرا في أواخر عام 1954م على ما يبدو بخلق نواتها الأولى، وقد ارتكزت في بلورة عملها على تجربة التقسيم الهيكلي القديم للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية [14]. اعتمدت الفدرالية تقسيم التراب الفرنسي تبعا للانتشار الجغرافي للجالية الجزائرية ووضعت في حساباتها العديد من المعطيات القائمة، وتبعا لذلك كانت خريطة ج ت وسنة 1957م تغطي منطقة باريس وضواحيها، ومنطقة وسط وجنوب فرنسا، ومنطقة الشمال والشرق، وقد حولت تلك المناطق إلى ست ولايات عام 1961م [15].

قامت جبهة التحرير الوطني بتوسيع دائرة سيطرتها على الهجرة، وأعادت هيكلة تنظيمها لاسيما بعد انتقال قيادتها للاستقرار بألمانيا بداية من شهر أفريل 1958م، وكان من خصائص التنظيم المستحدث، أنه ربط جموع المنخرطين والمتعاطفين بالمناضلين، وقد حظيت

المنظمة الخاصة أكثر من أي وقت مضى بعناية فائقة، خاصة وأنها ستلعب الدور الأكبر في فتح جبهة ثانية بباريس، وكي تتحقق السيطرة الفعلية بسطت الفدرالية نفوذها على جميع المهاجرين الجزائريين، أيا كانت مواقعهم الاجتماعية، حيث عملت على إحصاء عام للجزائريين المقيمين بفرنسا، ووضعت قوائم بكل المناطق تضم معلومات متكاملة بالأسماء، وعناوين الإقامة والإمكانات المالية والقدرات الخاصة، وأصبح لا يمكن لأي جزائري أن يترك عمله، أو يغادر محل إقامته، دون أن يعلم مسؤوله في الجبهة [16].

تعد الإسهامات المالية للمهاجرين في المجهود الوطني من أولويات أنشطة الفدرالية، ففي تقدير علي هارون، فقد تم إدراك ضرورة تحمل جهد الحرب من قبل جميع أفراد الأمة، وبالتالي تحمس المهاجرون بدون منازع لمبدأ المشاركة والدعم المالي للثورة، ولا يمكن أبدا تصديق أباطيل الشرطة الفرنسية، التي تزعم أن مداخيل الاشتراكات هي ثمرة ابتزاز المال، والتي جمعت بالعنف والتهديد، متسائلا كيف يمكن عمليا توفير عملاء لابتزاز 300 ألف ضحية؟ وكان الجهد المالي للجزائريين المهاجرين في فرنسا في تطور مستمر، فقد قفز الاشتراك من 1000 فرنك للفرد الواحد إلى 3000 فرنك بالنسبة للعمال الأجراء، وإلى 5000 فرنك كمبلغ قاعدي للتجار، ولذلك فإذا كان المال هو العامل الرئيسي للحرب وعصبها، فإنه يمكن القول وبدون مبالغة، أن المركز العصبي لكفاح الجزائريين كانت فرنسا نفسها، وتلك هي المفارقة الكبرى، ولقد جاء في تقرير وزير المالية للحكومة المؤقتة أحمد فرانسيس، أن مساهمة المهاجرين بفرنسا كانت تمثل 80% من المصادر المالية لحكومة الثورة [17]، وهي النسبة التي يؤيدها عمر بوداود، الذي يضيف بأن الأريحية التمويلية جعلت الحكومة المؤقتة تتصرف بكامل الحرية بعيدا عن الضغوطات الخارجية، فهي لم تكن مضطرة لقبول إعانات مالية مشروطة [18].

إن التوصيف الذي حملته تقارير محافظة شرطة باريس، والذي يجعل من المهاجرين الجزائريين مجرد كتلة من البشر، لا تدفع اشتراكاتها لجبهة التحرير أو للحركة الوطنية MNA

إلا تحت سيف التهديد، يعتبر إجحافا في حق هؤلاء، فعلى العكس من ذلك تماما، يبين المسح الاجتماعي الذي قامت به الباحثة خديجة محسن في أوساط المهاجرين الجزائريين وعي هؤلاء الكامل بضرورة مشاركتهم ولو على مستواهم المتواضع في الكفاح من أجل الاستقلال، أما الاشتراكات التي كانت تفرضها الجبهة، فرأى فيها المستجوبون الثمن الذي كان يجب دفعه من أجل تحرير الجزائر [19].

لم تكن سيطرة الجبهة على الجزائريين مالية فقط، بل تعدتها لحياة المهاجرين الجزائريين الخاصة والعامة، عبر لجان خاصة مكلفة بتأطير المناضلين والمتعاطفين، وكانت تحض المهاجر الجزائري أن يكون عزيز النفس ما استطاع، لأنه يمثل مشروع دولة مستقلة [20]، كما تم التركيز أيضا على حل مشكلة إرسال الاشتراكات، التي تتطلب بناء شبكة سرية للدعم، وشيئا فشيئا بني الهيكل الاتصالي، وأصبح الأوربيون والأوربيات من الذين آمنوا بقضية جبهة التحرير الوطني الموسومين" حاملي الحقائب " بناة لسلسلة من شبكات الإرسال العابرة للدول المتاخمة لفرنسا كانت المبالغ المرسلة ضخمة، فعلى سبيل المثال قدر أحد الأجهزة الفرنسية المختصة المبالغ المالية التي كانت ترسل عبر شبكة ألمانيا سنة 1961م بحوالي 40 إلى 50 مليون فرنك [21].

بحلول عام 1961م، كان باديا للعيان بأن المهاجرين الذين تمركز نصفهم بالمنطقة الباريسية أصبحوا يمتلكون ثقافة وطنية عميقة، وكانوا مؤيدين تماما للاستقلال، ومتجاوبين مع تلك الفكرة وصاروا في مجملهم يساندون فدرالية الجبهة، التي تمكنت بعد جهد كبير، وصدامات عنيفة دامت من سنة 1956م إلى 1959م من إزاحة منافسيها من الحركة الوطنية الجزائرية [22].

وقد رأى الباحث بنجامين ستورا، بأن فدرالية الجبهة بفرنسا والتي كانت تحظى بمساهمات 135 ألف منخرط من مجموع 300 ألف جزائري خلال شهر أكتوبر 1961م، قد وصلت إلى ذروة قوتها المالية والسياسية، وأنها بالفعل كانت تجسد الولاية السابعة بقدرات عالية على

تأطير الجزائريين بشكل واسع، عبر هياكلها النقابية ومسؤولي خلاياها، ومع تراجع الوضع العسكري لجيش التحرير في الداخل مع حملات مخطط شال، فقد أضحت الفدرالية تمثل بالفعل عصب الحرب التحريرية [23].

إن هذا الالتزام الواضح من الجالية بدعم الثورة ماليا، لم يكن دائما يسير على ما يرام، فقد وجد العديد من المهاجرين أنفسهم أمام مطالبات بالمساهمة قادمة من داخل الوطن، إذ أنه والى غاية سنوات 1959-1960م، كان البعض من المسؤولين المحليين في جيش التحرير الوطني بالولايتين الأولى والثالثة، يجهلون وجود تنظيم لجبهة التحرير الوطني بفرنسا، ولذلك عمدوا إلى مراسلة أبناء منطقتهم المهاجرين لطلب المال، وهي المسألة التي كانت تلقى تجاوبا من هؤلاء وعندما يجدون أنفسهم مضطرين للدفع مرة أخرى للجنة الفدرالية، كانت تحصل بعض الحوادث والإشكالات، ووصلت المسألة في نهاية 1960م إلى وضعية محرجة، دفعت الأخيرة إلى مراسلة الوزير المعني بالقضية قصد التدخل [24].

لقد كانت مهمة نقل المبالغ المعتبرة المحصلة تشكل أكبر هاجس للفدرالية، التي وجدت نفسها في حالة تعبئة وتيقظ دائمين، بغرض تفويت الفرصة على عناصر الشرطة التي كانت تترصد وبشكل يومي المكلفين بحمل الأموال، وتستطلع أماكن إيداعها، وتعتبر الدعاية الإعلامية المصاحبة لعمليات الحجز من بين المخاطر الكبرى التي تضرب في مقتل جهود ج ت و، وتؤثر على معنويات المناضلين، وتسهم في فتور عزيمتهم، وتجعل الشك يتسرب إلى أذهانهم حول جدوى القيام بكل تلك المتاعب، طالما أن وجهتها في النهاية ستكون صوب مقرات الشرطة وتبعا لهذه التحديات، فقد كانت الحاجة ماسة إلى شبكات الدعم لنقل الأموال، وإيداعها في مأمن وبالفعل كان لشبكة فرانسيس جونسون، وشبكة هنري كورييل في باريس، وشبكتي سيلفيان في ليون، وآنيت روجي في مرسيليا ضمان أداء هذه المهمة [25].

ولتجفيف منابع مساعدة الثورة الجزائرية داخل فرنسا، لجأت السلطات إلى فكرة محاصرة الوطنيين، وشل تحركاتهم الليلية، حيث أن جل الأعمال النضالية تتم ليلا على مستوى مراكز الالتقاء كالمقاهي، والمطاعم، وحتى الحانات، ومن ذلك جمع الأموال التي قدرها البعض

بـــ500 مليون فرنك شهريا، ويقول المناضل عبسي سعد الذي كان مسؤولا محليا في فدرالية الجبهة بفرنسا، أنه حصل في أحد الأيام أن القي القبض على مناضل وفي حوزته مبلغ 60 مليون فرنك قديم، حيث تمت مصادرته، و لم تمر سوى 36 ساعة حتى تمكنت الجبهة من جمع نفس المبلغ المصادر [26].

3/ الجالية الجزائرية في عين الإعصار 1958-1961م

يؤرخ شهر أوت 1958م لتدشين فصل جديد من المواجهة بين ج ت ووالسلطات الاستعمارية، ففي هذا التاريخ دشنت الجبهة الحربية الثانية من خلال العمليات التي نفذتها المنظمة الخاصة لجبهة التحرير عبر التراب الفرنسي، ولاسيما في العاصمة باريس، وهذا التحدي الجديد يمثل سابقة، فلأول مرة في تاريخ الحركة الاستعمارية الفرنسية يستهدف حزب وطني بواسطة النشاط العسكري تراب المحتل نفسه، مهددا إياه في مصالحه السياسية والاقتصادية وفي عاصمته [27].

وبحسب القيادي محمد غفير[28] فإن قرار لجنة التنسيق والتنفيذ المتضمن في تصريحها الصادر في جويلية 1958م، والقاضي بنقل الحرب إلى التراب الفرنسي، يمثل في الحقيقة فكرة كان قد طرحها عبان رمضان، وتدخل في إطار الإستراتيجية الجديدة لإدارة الصراع مع المحتل حيث كان قد طلب من عمر بوداود المعين على رأس الفدرالية بتاريخ 10 جوان 1957م تحضير الظروف الملائمة لإشعال الجبهة الثانية [29] ،بما يعكس على الأرض التكتيك الثوري القائم على مقاتلة العدو في كل مكان، وعبر كافة الوسائل، وإظهار الإرادة المتضامنة للهجرة الجزائرية بفرنسا في المشاركة في الكفاح التحرري [30].

في الواقع، كانت تلك العمليات بمثابة جرس إنذار أيقظ الرأي العام الفرنسي، حيث يرى الكثيرون أن عموم الفرنسيين وسكان باريس على الخصوص باستثناء قلة من المثقفين، كانوا لا يأبهون ولا يبالون بما يجري في الجزائر تحت مسمى إحلال السلام Pacification، وإذا كان صحيحا أن فرنسا كانت تشهد عمليات إرهابية، لكنها لم تكن تخص سوى

الجزائريين وحدهم أي صراع ج ت و ضد ح و ج، فالصورة القائمة إذن تقول أن الباريسي كان يعيش الإرهاب في الصحافة أكثر منه في الشارع، غير أن سلسلة الهجمات التي نفذتها فدرالية الجبهة بتاريخ 25 أوت 1958م، أحدثت تحولا في مواقف الرأي العام، فقد تمنى غالبية سكان العاصمة الفرنسية أن يكون رد السلطات قويا وحازما وهكذا وجدت السلطات ضالتها، فقد أعقب تلك الأعمال عمليات واسعة قادتها الشرطة، استهدفت الفنادق، والمراقد وأماكن تجمع الجزائريين أدت إلى موجة اعتقالات استمرت شهورا كثيرة (31).

تم تفعيل الإجراءات المتخذة في نهاية الحرب العالمية الثانية بدءا من شهر أوت 1958م حيث أضحت حالة الحرب قائمة فوق تراب الميتروبول، فالسلطات العمومية استعانت بالتجربة العسكرية في مواجهة العدو الداخلي، فاختارت عقيدة العمل البسيكولوجي والتنسيق مع الأجهزة العسكرية لمواجهة النمو المتصاعد للوطنية الجزائرية في باريس (32). وهكذا، بدا منذ صيف 1958م دخول ج ت وومديرية الشرطة في حرب صامتة ولكن بدون هوادة، وقد كانت رهانات ذلك الصراع مهمة للغاية، لأن ما تجمعه الفدرالية بفرنسا كان يستخدم في تمويل العمليات العسكرية والسياسية التي تقودها الجبهة، فإذا ما تحقق هدف استئصال الأخيرة بباريس، وكامل التراب الفرنسي، بالإمكان حينها تعطيل مسيرة الاستقلال (33).

وفي الواقع، فإن إستراتيجية القيادة الفرنسية لشل نشاط فدرالية جبهة التحرير لم تكن مرتبطة بالعمليات النوعية السالفة الذكر، بل ترتبط بما حمله الوافد الجديد على رأس المحافظة المركزية لشرطة باريس موريس بابون Maurice Papon، الذي تعد مرحلته هي الأسوأ في تاريخ المواجهة بين الشرطة والمهاجرين، فهذا الشخص قد تميز بالكراهية والعداء للجزائريين منذ أن كان يمارس مهاما إدارية وأمنية في مقاطعة قسنطينة، وله سجل حافل في مجال القمع وقد صرح بموقفه في خطاب ألقاه بمناسبة تعيينه في منصبه الجديد، حين تحدث عن معرفته بالواقع الجزائري جيدا، ومن ثمة فقد جلب معه خبرات الإرهاب، وفنون الحرب النفسية

من الجزائر، بحيث لم يمض سوى ما يناهز الشهرين على تنصيبه في مارس 1958م، حتى أخذت ملامح السياسة الجديدة لإدارة الجالية، والتحكم في حركتها في البروز، فالمخطط المستحدث يقوم على إعادة النظر في الآليات والميكانيزمات المتبعة، والتي تبين أنها قاصرة من أن تفرمل أداء جبهة التحرير وسط الفئة المهاجرة.

وتتحدث الإفادات على أن موريس بابون، قد تلقى خلال عملية تنصيبه في مهامه الجديدة تعليمات من وزير الداخلية ميشال ديبيري تطلب منه تنظيف باريس من الإرهاب الجبهوي، ذلك أن هذه المدينة، قد أصبحت هي عاصمة ج ت و، وليس تونس أو القاهرة وبدوره أعطى بابون ضوءا أخضرا لمنتسبي جهاز شرطته، بأن يتصرفوا من منطلق تصفية الحسابات دون الخوف من المساءلة (34)، وكان تصريحه الذي شجع المترددين واضحا حيث تضمن الآتي:" **سوّوا مشاكلكم مع الجزائريين بأنفسكم ومهما حدث، فإنكم محاطون بالحماية** " (35).

لقد ظل خطاب السلطات العمومية الفرنسية هو نفسه من بدايات الهجرة الجزائرية إلى غاية نهاية الحرب المفتوحة في الجزائر، حيث أن الجزائري يعد كائنا متخلفا، ويجب تهذيبه وترقيته وستشهد العنصرية الاستعمارية بداية من عام 1958م تحولا، لأن الحرب النفسية ستصبح الأولوية على حساب العمل الاجتماعي، وكانت خطة موريس بابون تختلف جذريا عن خطط سابقيه، فقد كان عازما على تطوير سياسة تؤطر وتتحكم في الهجرة الجزائرية، بهدف ترجيح كفتها في صالح المعسكر المدافع عن الجزائر الفرنسية، ومنذ ذلك الوقت، أصبحت محافظة شرطة باريس تعتبر الجزائريين المقيمين بمقاطعة السين القديمة رهانها السياسي الأكبر ولأجل ذلك، أطلق القائد الجديد منذ جوان 1958م سلسلة عمليات عرفت بالحملات الصحية بخلفية حرب دعائية مضادة لمنافسة لجان جبهة التحرير الوطني للعمل الاجتماعي والنظافة حيث ترتكز أساسا هذه الحملات على تفقد مواقع الإيواء والإقامة على مستوى الفنادق والمراقد، ومراقبة الظروف المعيشية والصحية السائدة بها، واتخاذ الإجراءات

المناسبة لتحسين تلك التي لا تتوفر على الشروط الضرورية لاستقبال المهاجرين الشمال إفريقيين (36).

لقد كان المخطط البابوني يسعى لإحداث ضغط أكثر فعالية مما يستوجب نوعا من الإرهاب السيكولوجي، حيث يتعين تشديد هذا الترهيب بإحلال جو من اللاأمن الدائم، والخوف يوميا من أعمال التوقيف، والتهديد بالطرد إلى الجزائر، ومن فقدان الوظيف، والتعرض لتفتيش المساكن ليلا وأيضا من إعادة إسكان إجبارية في فنادق بعيدة، وغير ذلك من الأعمال التعسفية وهي الإجراءات التي شهدت دفعة نوعية منذ نهاية شهر أوت 1958م (37). لقد شرع مسؤول الشرطة الحديدي في تطبيق مخططه في باريس، ونالت أجهزة العدالة حصتها من الانتقاد، حيث اتهمها بالتقصير، والمرونة في التعامل مع جبهة التحرير الوطني بل ورماها بالعجز عن تفكيك منظومتها، وإبطال فعاليتها في باريس وضواحيها، وتبعا لهذا التوجه اختار أكثر العناصر راديكالية والمعروفة بانتمائها لجبهة مواصلة الحرب في الجزائر، وترتكز إستراتيجيته ذات البعد الأمني بامتياز على ضرب طوق حول العاصمة الفرنسية، ولاسيما الأحياء المعروفة بالتواجد الجزائري (38).

وفي إطار إستراتيجية الاحتواء والتطويق، بادرت السلطات الفرنسية إلى خلق هيئة مساندة لقوات الشرطة الباريسية عرفت بقوات الشرطة المساعدة، ارتدى عناصرها زي الشرطة الباريسية الأزرق، ووضعوا فوق رؤوسهم قبعة الجيش الزرقاء، ومن ثمة كانوا ينعتون بالقبعات الزرقاء ولدوافع نفسية طالب موريس بابون بحظر تسمية " **حركي** " على هؤلاء، وفي يوم 20 مارس 1960م باشرت أول سرية عملها (39). ولهذا الغرض أسس مصلحة خاصة لشؤون الجزائر تضم الشرطة البلدية، ومصالح الاستعلامات المتخصصة، وقد تلقى عناصر الشرطة تعليمات محددة، تتعلق بضرورة تعلم وسائل مكافحة جبهة التحرير الوطني، وفي هذا الإطار، شكل سفاح باريس فرقة (40) من الحركى Les Harkis تتولى مساعدة وإسناد مصالح الأمن المتعددة، حيث تم زرع أعضائها في ضواحي باريس على مستوى البيوت

القصديرية، وفي الدائرتين 13 و 18، حيث يتجمع الآلاف من الجزائريين وقد تفنن هؤلاء في تعذيب إخوانهم الوطنيين الجزائريين، وكانت نشريات حقيقة – حرية Vérité-Liberté ساهمت في كشف ظاهرة التعذيب، وقد ساهم المناضل الحر فرانسوا ماسبيرو بنشر ملف حول التعذيب ضد الجزائريين في باريس، حيث لاحظ أن للحركى دورا أساسيا في مسلسل التعذيب تحت أعين السلطات الفرنسية [41].

وعن الدور والخطورة التي لعبتها فرقة الحركى يقول نيل ماك ماستر وجيم هاوس: " **كانت فرقة الحركى الناطقين بالعربية والبربرية تتمتع بامتياز التمكن من معرفة خصوصيات الوسط الجزائري وعاداته وتمثل قوة معارضة عظيمة لج ت و ...هناك عدة أسباب تفسر ذلك العنف المتسيّب الممارس من طرف الحركى، لقد قطع هؤلاء الرجال بارتباطهم بالقوات الفرنسية كافة الأوصال التي كانت تشدهم إلى ذويهم وأهليهم، وكلما اقتربت آفاق الحل المتفاوض عليه في سنوات 1960-1961م، تزايدت هشاشة مصيرهم بالجزائر، وجد يأسهم من ذلك متنفسا في عمليات الانتقام التي كانوا يمارسونها ضد نظرائهم الجزائريين بكل ما تحمله الحروب الأخوية من وحشية مطلقة** " [42].

وكعينة عن الخطورة التي شكلها النشاط العملياتي والاستعلامي لهذه التشكيلة من الشرطة المساعدة، ما حققته من اختراقات وتأثيرات دعائية على مستوى الدوائر الإدارية حيث التمركز القوي للجبهة، فمثلا بالدائرة 13، امتنع عدد من الجزائريين عن دفع الاشتراكات خلال شهر أفريل 1960م ومكنت العمليات التي تمت إلى فاتح ماي 1960م من توقيف عدد من إطارات الجبهة على المستوى المحلي، وأيضا مناضلين بالقاعدة، حيث تم توقيف ما مجموعه 75 فردا ،علاوة على تسجيل العديد من طلبات الانخراط في هذه الهيئة، مما كان له دون شك تأثير ملموس على أنشطة ج ت و [43] .

كانت الرؤية التي عبر عنها في شهر جوان 1959م النقيب بارينغيي Berenguier تركز على أن نوعية المواجهة المطبقة مع ج ت و والقائمة على عمليات

التصدي لأنشطتها، أي ممارسة وضعية الدفاع هي سياسة مآلها الفشل، وأشار إلى أن فئة المهاجرين تولد لديها اعتقاد جازم بقوة الجبهة وبمقدرتها على التواجد في كل مكان، ومن هنا يتعين البدء بإستراتيجية معاكسة لتبديد تلك المعتقدات بزرع الشك حول قدرات الجبهة، وإظهار التصميم الفرنسي على دحرها وانتهاج أسلوب جديد يقوم على استمالة الكتلة المسلمة التي تتحول إلى مصدر ثمين للمعلومات بل وتشارك في عملية مقاومة الجبهة [44].

لعل من المرتكزات التي قامت عليها سياسة التطويق والاحتواء، خلق ما يسمى بمصالح المساعدة التقنية SAT، وهي شبيهة بما تمارسه المصالح الإدارية الحضرية SAU بالمدن أو الفرق الإدارية المتخصصة SAS بالأرياف داخل الجزائر، حيث استقدم لهذا الغرض عددا من الضباط من ذوي الخبرة في إدارة الشؤون الأهلية، وقد أوكلت لهم مهام مزدوجة اجتماعية وبسيكولوجية تتلخص في التواصل مع السكان، وتقديم الخدمة الإدارية، والمرافقة النفسية وتحصيل المعلومات وقد أفتتح أول مكتب لها في العاصمة في أكتوبر 1958م، ثم في غضون سنة بعد ذلك وسعت من دائرة عملها في نقاط مختلفة من باريس، وقد كان ضباطها يستقبلون أسبوعيا ما معدله 2000 شخص للاستماع إليهم وعرض أشرطة وأفلام دعائية تنقل صورة عن الوضعية داخل الجزائر وتروج لسياسة التقرب من الأهالي، والتجسيد الميداني لمشروع قسنطينة، وبالمقابل كان يتم تحويل المعلومات التي يتم الحصول عليها إلى مختلف مصالح الشرطة لاستغلالها [45] ، وقد بينت الدلائل أن الدور الرئيسي المنوط بهذه الهيئة الإدارية هو النفاذ إلى شبكات ج ت و وتخريبها، علاوة على كسب معركة استمالة القلوب بأولوية، اعتبرت فيها المساعدة الاجتماعية المرفوعة كشعار وسيلة لا غاية [46].

لقد أصبح الانتقال من الأشكال النفسية للقمع إلى تعميم العنف البوليسي ظاهرة بارزة خلال الفترة 1958–1961م، فقد كان المئات من العمال المهاجرين مستهدفين يوميا بالتحقيق [47] في هوياتهم من طرف دوريات الشرطة راجلة وراكبة، حيث كانوا يقتادون من قبل الحركى والفرق الخاصة المتمركزة أساسا في القطاعات ذات الكثافة السكانية الجزائرية،

كما عدت التدخلات الوحشية سلوكا متكررا، إلى درجة اعتبارها نمطا متفقا عليه، كان عنف الشوارع يمارس ليلا أو في الصباح الباكر [48]. يعطي هذا المثال المتعلق بإحدى عمليات القمع التي وقعت خلال صيف 1961م بمنطقة نانتير التي تمثل قلعة رئيسة للجبهة فكرة موسعة عن مستويات ونوعية القمع والإرهاب المسلطين في هذه المرحلة، ففي شهادة لـــ " **مونيك هيرفو**"، وهي عاملة اجتماعية في المدينة القصديرية بنانتير تحدثت عن العمليات التي تمت هناك بين شهري جويلية وأكتوبر 1961م فذكرت أن الدوريات المسلحة كانت تقوم بزيارات للمكان يوميا، حيث يتم مداهمة البيوت ويصاحب ذلك سرقة الأموال والأملاك وثقب حتى عجلات السيارات، وضرب الرجال بغلظة وتقطيع وثائق الهوية التي أصبحت عائقا في وجه أصحابها بفعل الصعوبات المختلقة لتجديدها من جهة، والمخاطر المترتبة عن فقدانها، مما يسمح بإخضاعهم لإجراءات التثبت من الهوية وما يرافق ذلك من تجاوزات الأمر الذي حدا بالكثير منهم إلى الامتناع عن المجازفة بالخروج [49].

كان الوضع إذن متأزما أكثر في النصف الثاني من عام 1961م، وتحصي أشهر أوت وسبتمبر وأكتوبر تضاعف عمليات المنظمة السرية OAS، التي استهدفت محلات الجزائريين على تنوعها، مما دفع بالفدرالية إلى استئناف عملياتها المسلحة التي كانت أوقفتها خلال فترة إجراء المفاوضات، والتي أدت إلى تصفية 11 من عناصر الشرطة، وجرح 17 آخرين، مما جعل المؤرخين الفرنسيين يصفون شهر سبتمبر بالشهر الأسود [50]. ومن جملة الأعمال الفظيعة التي ارتكبت في حق الجزائريين في هذه المرحلة، ما أوردته اعترافات مجموعة من عناصر الشرطة الجمهورية، حين ذكرت: " **إن الجزائريين الذين تم جمعهم في سان دوني خلال المداهمات، يتعرضون للعنف بانتظام في مقرات المحافظة وكانت حصيلة ليلة ماضية حصيلة قاتلة بشكل خاص، فقد رموا أكثر من ثلاثين مسكينا في القناة وهم بلا حراك بعد أن تعرضوا للضرب بوحشية** " [51].

وتحمل الصورة الموالية همجية فاقت اقترافات النازية، ففي ذات الاعتراف جاء " **في الدائرة 17 قامت الكتائب الخاصة للمركز الثالث للشرطة بصب البترين على جزائريين وحرقهم قطعة بعد قطعة فعندما يكون جزء من الجسم يحترق يصبون البترين على الجزء الآخر ويحرقونه**" (52). ومن ناحيتها لم تكن جبهة التحرير الوطني بغافلة عن خطورة التشكيل الجديد، فمنذ نشر الصحف في شهر أكتوبر 1959م خبر مقدم بعض " **الحركى** " إلى باريس، نبّه مسؤولو ج ت و الجهويون في تقاريرهم الشهرية للمخاطر التي ستسببها مثل تلك الوحدة، وكانت الفدرالية تتخوف كثيرا من تنفير الرأي العام الفرنسي، ولذلك قررت أن ترسل في شهر افريل 1960م بيانا عن طريق البريد وجهته لبعض سكان باريس عنوانه " **سترد الهجرة الجزائرية بما يجب على القبعات الزرق** " وهذا مقطع منه: " **الحقيقة أن هؤلاء السدنة الذين تم تجنيدهم بشمال إفريقيا وفرنسا من المتعاونين القدامى مع الاستعمار الجديد في تونس والمغرب، أو الخونة الجزائريين الذين أدانتهم شعوبهم جميعا... أن هدف الحكومة الفرنسية أن تثبت في الوقت نفسه شقاق وفرقة الجزائريين فيما بينهم بدليل أن العديد منهم ينضوون تحت لواء فرنسا في حربها التي تريد من خلالها استرداد مكانتها وهيبتها، وبالطبع لن تبقى الهجرة الجزائرية الموحدة مكتوفة الأيدي أمام تصرفات مرتزقة الاستعمار الجدد، إن ردها واضح وسيكون مشروعا...إن فدرالية ج ت و بفرنسا تحمل السلطات الفرنسية المسؤولية كاملة لما سينجر من عواقب، كما سيحمل السيد بابون ورؤساءه وزر دماء من سيقضون مستقبلا، أما ج ت و فستعرف كيف تتعامل مع هذا الجنس الجديد من الحركى، بما يقتضيه حزمها وانضباطها المعهودان** " (53).

وقد كان من الردود الميدانية التي قامت بها الفدرالية، تنظيم تكوين عسكري لقيادة العمليات ضد تلك الفرق المساعدة بالرغم من أنها كانت قد أوقفت مؤقتا كل نشاط مسلح طيلة فترة المفاوضات خلال الصيف، وفي هذا الصدد يأتي هجوم 23 أكتوبر 1960م الذي استهدف العديد من مراكز تلك القوة، وملحقاتها كالمراقد، وقد كانت عملية جريئة خلفت

ثمانية جرحى في صفوف عناصر ذلك التنظيم بينما فقد الجبهة إثنين من عناصرها، وجرح ثلاثة آخرين، لكنها بالمقابل أدت إلى توسيع عمليات المداهمة والتوقيفات إلى دوائر باريسية أخرى (54).

لقد كان القمع الذي تلا 25 أوت 1958م شديدا جدا، واستطاع أن يخل بنظام جبهة التحرير الوطني، لكن من دون أن يفقد هذه الأخيرة سيطرتها الكلية على الوضع، وأمام العدد الهائل من المناضلين الموقوفين والسهولة التي مكنت عناصر الشرطة من جمع الأخبار، أعادت فدرالية ج ت و بفرنسا النظر في تنظيمها بإحكام كبير من الصعب خلخلته، وتولى قدور العدلاني مسؤول التنظيم السياسي والإداري إعادة تنشيط العمل السري، ولمواجهة القمع أعطيت توجيهات للجزائريين المهاجرين بعدم الخضوع لأوامر الشرطة أثناء حملات التفتيش، أو الامتناع عن فتح أبواب الغرف للشرطة بعد التاسعة ليلا، وعلاوة على ذلك قامت ج ت و بإحصاء دقيق لعدد سيارات الجزائريين حتى تسهل تنقل عناصر المنظمة الخاصة (55)

يبدو أن ضغط أجهزة الأمن الفرنسية على المهاجرين كان كبيرا، وخصوصا في الشهر التي سبقت تفجر الأحداث، ففي حصيلة رسمية عرضها قائد شرطة باريس في أواخر شهر سبتمبر 1961م تحدث عن إخضاع 29087 شخص للمراقبة منذ الخامس جوان، حيث تم توقيف 669 وترحيل 184 صوب الجزائر، وجرى في ذات الفترة مصادرة 345 وثيقة واسترجاع كمية من الأسلحة تنوعت بين رشاشات، ومسدسات أوتوماتيكية (56).

وفي الأيام الأولى من شهر أكتوبر 1961م، حاولت جبهة التحرير الوطني أن تنظم مظاهرات جماعية أمام العديد من السجون، وأضرب سجناء جزائريون عن الطعام في مرسيليا كما نظمت النساء الجزائريات مظاهرة أمام سجن بوميط Prison des Baumettes بذات المدينة وما كان يخيف في هذه الأحداث حسب تقديرات مصلحة التنسيق والإعلام، هو إمكانية تنظيم مظاهرات أكبر، وأهم من ذلك الرسالة المفتوحة التي بعثت بها الوداية العامة للعمال الجزائريين AGTA بتاريخ 10 أكتوبر 1961م إلى عدد من ممثلي الهيئات،

والجمعيات والنقابات، ومدراء التحرير بالجرائد الفرنسية، حيث اتهمت من خلالها جزء من الرأي العام الفرنسي بأنه يشجع الإبادة الجماعية التي يتعرض لها العمال الجزائريون، وقد حاولت جبهة التحرير الوطني في هذه الرسالة الشديدة اللهجة والحاملة لنبرة تهديدية إحداث انتفاضة في الرأي العام الفرنسي، غير أن صدى تلك الخطوة لم يحصل ذلك أن النقاش السياسي الدائر وقتئذ لم يكن يبحث عن تخفيف القمع الممارس على الجزائريين، بل بالعكس، فقد كانت المناقشات داخل قاعات الجمعية الوطنية وأصداؤها عبر بعض الجرائد مثل لوباريزيان ليبيري تدفع باتجاه التشدد، وتتحدث عن العجز الفادح في مكافحة وقمع إرهاب الجبهة المنتشر في باريس [57].

وبحسب ما جاء به علي هارون، فإن الحملة التي كان يقودها روجي فري وزير الداخلية وموريس بابون كانت تهدف إلى حمل الناس على الاعتقاد بأن مناضلي الجبهة ليسوا في الحقيقة سوى إرهابيين عميان، وغير واعين، يسقطون أعوانا مسالمين قائمين على حركة المرور في مفترقات الطرق بباريس [58].

وفي سياق هذه التفاعلات، ومع ارتفاع حمى الأحداث، تأتي دعوة موريس بابون بمناسبة تشييع جنازة أحد رجال الشرطة يوم 02 أكتوبر 1961م التي قال فيها أن كل ضربة يتلقاها جهاز الأمن سيرد عليها بعشر ضربات بمثابة نداء للانتقام الدموي، وعمليا كشفت الأيام الموالية عن جثث جديدة لجزائريين تمت تصفيتهم [59]، وقد أعقب هذه الحالة مرسوم تطبيق حظر التجول على الجزائريين، وهكذا انتقلت الممارسات اللاإنسانية إلى قلب فرنسا بالذات، وأمام أعين وأذان الجميع الذين قابلوا هذا الأمر بالصمت إلا القليل جدا، أما من جانب جبهة التحرير الوطني، فقد دعت إلى إفشال هذه التدابير وجرى الحديث عن عمليات تستهدف أعوان الشرطة مما أصاب هذه الأخيرة بحالة من الهستيريا وظهرت هذه الحالة ميدانيا في التصرفات العنيفة التي ارتكبتها في كل مكان من باريس، مما قاد إلى حوادث 17 أكتوبر

1961م، التي أسماها البعض معركة باريس، والتي رسمت صورة حية للهمجية والوحشية التي تحلى بها رجال القانون (60).

كان التوقيت إذن يتميز بالحساسية الشديدة، فالمرحلة الأخيرة من عمر الثورة قد لاحت في الأفق، وأضحى التيار الذي يرى الحلول التفاوضية هي المخرج يشكل النسبة الأهم، ولكن النظرة المتفائلة لا تعكس دائما الواقع على الأرض، ففي سياق الاتصالات بين ممثلي ج ت و والحكومة الفرنسية، والاستعدادات لتدشين مرحلة متقدمة من التفاوض، كان ينظر إليها بأنها واعدة، وهو ما حرّك أنصار الجزائر الفرنسية في محيط قصر الإليزي، الذين لم يتقبلوا بقاء ج ت و صامدة بفرنسا بالرغم من الهزات التي عرفتها داخل الجزائر، ومن ثمة قام مخططهم على ضرورة كسر ذراع التنظيم بفرنسا، بغية منح المفاوض الفرنسي ورقة الضغط التي تسمح له بإدارة المحادثات من موقع قوة (61)، فهل كانت الإجراءات العنصرية التي بادر بها موريس بابون في مطلع شهر أكتوبر تصب في خندق دفع الأمور إلى التعفن؟ هل كانت كمينا نصبه اليمين المتطرف لتعطيل مسيرة التفاوض؟

لقد كانت مظاهرات الـ17 أكتوبر 1961م محطة بارزة في مسيرة نضال الجالية، رسمت بعمق حقيقة ارتباط المهاجرين بقضية وطنهم، كما كشفت أصالة النزعة العنصرية في قلب عاصمة حقوق الإنسان، وأظهرت أن العنف ليس عملا معزولا، وإنما يحظى برعاية الدولة وستظل دماء الجزائريين التي طفت على سطح نهر السين، وسالت في كبريات شوارع باريس شاهدا على تلك الهمجية الاستعمارية. إن تلك المظاهرات السلمية التي جاءت رد فعل على الإجراءات البوليسية التي كان وراءها العنصري موريس بابون، والتي هدفت تحطيم تنظيم الفدرالية، ووقف مختلف أنشطتها، من خلال تطبيق نظام حظر التجوال ليلا، ومنع التجمعات لأكثر من ثلاثة أشخاص، قد كانت السبيل الوحيد لتخطي هذا الكمين، وبالفعل، فقد أبانت مجرياتها عن قدرة تاطيرية للمسؤولين، وانضباط مثالي للمشاركين (62)، مما أثار حالة من

الهستيريا لدى قوى القمع، أدت في نهاية المطاف إلى ارتكاب مجزرة [63]، راح ضحيتها المئات من المتظاهرين المسالمين.

يعتقد المؤرخ جون لوك إينودي أن رد الفعل على تراجيديا أكتوبر 1961م من لدن عموم الفرنسيين، ومن الطبقة المثقفة، لم يكن قويا بما يترجم القيم التي يتبجح الفرنسيون بالتمسك بها ويعتبرون أنفسهم قادة القاطرة في مجال الحريات وحقوق الإنسان، ويعزى السبب في نظره إلى مسارعة الحكومة ونجاحها في محاولة إخفاء معالم الجريمة، وجعلها في طي الكتمان، ولذلك فإن الموقف الذي أبان عنه المؤرخ بيار فيدال ناكي، والمتضمن في مؤلفه المعنون بـــ " 17 أكتوبر 1961م اليوم الذي لم يهز باريس "، جدير بالقبول والمشاطرة [64].

خاتمة:

لقد أظهرت الجالية الجزائرية في فرنسا بأنها تمثل امتدادا للوطن بالضفة الشمالية للمتوسط فلم تنقطع رغم تأثيرات الاغتراب وأجواء الحياة بعيدا عن أرض المعركة عن هموم البلاد فمثلت خزانا ماليا، ونقلت صورة الجزائري المسحوق في المستعمرة إلى واجهة الأحداث في قلب الميتروبول. إن مشاركتها في إسماع صوت الثورة التحريرية مسألة لا مراء فيها، وإذا كان البعض من المعتوهين يحاولون تقزيم هذا الدور، وتهميش تلك المساندة الحيوية، فإن الجالية قد برهنت في أكثر من محطة على تعلقها بالقضية الوطنية، وانخراطها القوي في المعركة الثورية.

الهوامش:

(1) كتب فرحات عباس قائلا: " إن للأحداث العظيمة نتائج غير متوقعة على الرجال، فقد كانت من نتائج الحرب الكبرى، أن تعرف الجزائريون على فرنسا أثناء كفاحهم عنها، حتى بدت لهم كأنها أرض الميعاد ". ينظر: عبد الحميد زوزو، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914-1939، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2007، ص 16.

(2) Jean Luc Einaudi, La Bataille de Paris 17 Octobre 1961, Media Plus, Algérie, 1994, p 19.

(3) أحمد صاري، شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر، المطبعة العربية، غرداية، 2004، ص ص 155-156.

(4) ليندة عميري، معركة فرنسا حرب الجزائر بفرنسا، ترجمة فضيل بومالة، منشورات الشهاب، الجزائر 2013، ص 61.

(5) علي هارون، الولاية السابعة حرب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي 1954-1962، ط2 ترجمة الصادق عماري ومصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012، ص 61.

(6) جيلالي تكران، " فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا دراسة في التنظيم والهيكلة 1954-1957"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 19، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، جانفي 2018، ص 184.

(7) ليندة عميري، المرجع السابق، ص 62.

(8) محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ترجمة كميل قيصر داغر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983م، ص 135.

(9) ليندة عميري، المرجع السابق، ص 63.

(10) عمر بوداود، من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني مذكرات مناضل، ترجمة أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 112.

(11) محمد حربي، المصدر السابق، ص 136.

(12) ليندة عميري، المرجع السابق، ص ص 65-66.

(13) بنيامين سطورا، مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية 1898– 1974، ترجمة الصادق عماري ومصطفى ماضي، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 2002، ص 257.

ومما جاء في هذا النداء إلى الشعب الجزائري:" في فرنسا وخارجها يوجد كل يوم موتى وجرحى بين إخواننا ...إن الصحافة الاستعمارية المغتبطة بهذا الحظ، تعرض هذه الجرائم في أعمدتها بتعاليق تمس كرامتنا وتشتم مقاتلينا، الذين لا يساومون في شيء من أجل حرية شعبنا، إنه لأمر حقيقي أن تكون هذه الاغتيالات وهذه الجرائم متعددة كل يوم، بينما يناضل مواطنونا من أجل هدف واحد ...". المرجع نفسه، ص ص 257-258

(14) علي هارون، المصدر السابق، ص 22.

(15) عمر بوداود، المصدر السابق، ص 102.

(16) ليندة عميري، المرجع السابق، ص ص 65-68.

(17) علي هارون، المصدر السابق، ص ص 405-406.

ينظر أيضا: Jean Luc Einaudi, Op.Cit, p 21.

(18) عمر بوداود، المصدر السابق، ص 187.

(19) ليندة عميري، المرجع السابق، ص ص 68-69.

(20) المرجع نفسه، ص 69.

(21) ليندة عميري، المرجع السابق، ص 71.

(22) جيل مانصيرون " الحجب الثلاثي للمجزرة " في كتاب: مارسيل وبوليت بيجو، 17 أكتوبر ما يملكه الجزائريون، ترجمة رشيدة خوازم، دار سيديا، الجزائر، 2013، ص 108.

(23) Entretien avec Benjamin Stora ,1961 :" Les fantômes du 17 octobre ", Site : www.grands-reporters.com, consulté le 08 /12/2011.

(24) علي هارون، المصدر السابق، ص ص 406-407.

(25) علي هارون، المصدر السابق، ص 73.

(26) سعدي بزيان، " جرائم في فرنسا ضد الشعب الجزائري"، مجلة المصادر (قرص مضغوط)، العدد 02 1999م.

(27) Rémy Valat, Les Calots bleus et la bataille de Paris, Editions Michalon, Paris 2007 , p 42.

(28) محمد غفير المدعو موح كليشي(1934- حي 2015م)، أصيل قنزات بولاية سطيف، بدأ نشاطه السياسي ضمن الكشافة الإسلامية الجزائرية بالعاصمة التي انتقل إليها سنة 1951م، التحق سنة 1955م بفرنسا حيث انخرط في صفوف الفدرالية، ليصبح قائد منطقة شمال باريس، تم توقيفه سنة 1958م وحكم عليه بثلاثة أعوام سجنا، بعد إطلاق سراحه في فيفري 1961م أضحى قائد منطقة جنوب باريس، يعد أحد المنظمين لمظاهرات 17 أكتوبر الشهيرة، بعد الاستقلال ظل وفيا للمسيرة النضالية حيث خصص جل وقته بعد تقاعده سنة 1988م للإسهام في الأنشطة الجمعوية والفردية المتعلقة بالمحافظة على الذاكرة الوطنية. محمد غفير، مقابلة شخصية، حسين داي، الجزائر العاصمة، 03 أكتوبر 2015م.

(29) Mohammed Ghafir dit Moh Clichy, Droit d'évocation et de souvenance sur le 17 octobre 1961 à Paris, 3e Ed, imprimerie House Print , Alger, 2013, p136.

-ينظر أيضا: عمر بوداود، المصدر السابق، ص 167.

(30)Marion Abssi, Le Nationalisme Algérien et ses Diverses Expressions dans l'Immigration en France Métropolitaine entre 1945 et 1965, Thèse de Doctorat en Histoire, Université de Liège et de Lorraine, France, 2011-2012, p 233.

(31) ليندة عميري، المرجع السابق، ص ص 91-92.

(32)Rémy Valat, Op.Cit, p15.

(33) ليندة عميري، المرجع السابق، ص ص 98-99.

(34)Mohammed Ghafir dit Moh Clichy, Op.Cit, pp 105-106.

ينظر أيضا: أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962، ط1، دار التنوير للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008م، ص 198.

(35) علي هارون، المصدر السابق، ص 473.

- في شهر أكتوبر 1997م، قدمت صحيفة l'express شهادة شرطي فرنسي، وهو المدعو رؤول لوتار Raoul Letard الذي اعترف بأنه تلقى وبقية زملائه من مسؤوليهم في القيادة العليا للشرطة أمرا بقمع الجزائريين، مع تأكيدات بحمايتهم البعدية في حالة ما إذا فتحت النيابة تحقيقا قضائيا. ينظر:

kamel Alimazighi, «les manifestations du 17 octobre 1961 à Paris :les événements et leur analyse », El Massadir (C.D), n° 10, 2004.

(36) ليندة عميري، المرجع السابق، ص ص 76-77.

(37) نيل ماك ماستر و جيم هاوس، باريس 1961: الجزائريون وإرهاب الدولة والذاكرة، ترجمة أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2013، ص 115.

(38) أحمد منغور، المرجع السابق، ص 199.

(39) ليندة عميري، المرجع السابق، ص 119. ينظر أيضا: - Marion Abssi, Op.Cit, p 311.

(40) يقول المؤرخ بنجامين ستورا بأن هذه القوة التي استحدثت في نهاية 1959م، قد أصبحت سنة 1961م تتشكل من ثلاثة كتائب بمجموع 350 فردا، قامت بأفعال قاسية تجاه مناضلي الجبهة، حيث قتلت منهم 31 مناضلا وأوقفت 1180، وكان رد جبهة التحرير تصفية 24 عنصرا، وجرح 76 آخرين. ينظر:

- Entretien avec Benjamin Stora, Op.Cit,p 03

- وقدر من جهته محمد غفير القيادي بالفدرالية تعداد العناصر المشكلة لتلك الفرقة بـــ500 عنصر، تم استقدامهم في شهر جويلية 1959م، ووضعوا تحت مسؤولية النقيب ريموند مونتنير Raymond Montaner، ومن بين أهم الأحياء التي نشروا بها حي بارباس Barbes الذي يسمى القصبة الثانية. .ينظر:

- Mohamed Ghafir dit Moh Clichy,Op.Cit, p 108.

(41) سعدي بزيان، المرجع السابق. (المصادر قرص مضغوط)

(42) نيل ماك ماستر وجيم هاوس، المرجع السابق، ص 131.

(43) Rémy Valat, Op.Cit, pp161-162.

(44) Marion Abssi, Op.Cit , pp 307-308.
(45) Rémy Valat, Op.Cit , pp 46-49.

(46) – نيل ماك ماستر وجيم هاوس، المرجع السابق، ص 117.

ينظر أيضا: - Marion Abssi, Op.Cit, pp 308-309.

(47) وفي هذا الإطار تفيد شهادتي المجاهدين الحسين بن لفضالي خليفي (1929- حي 2017م)، وإسماعيل بن الزواوي مجناح (1936 – حي 2017م) أن مصالح الشرطة كانت تراقب باستمرار أماكن إقامتهم التي كانت تتمثل في بنايات من الصفيح " براريك "، كما تقوم بدوريات وزيارات لمواقع عملهم، حيث تستعلم من أرباب العمل عن حركتهم وتصرفاتهم. مقابلة مشتركة، أولاد دراج المسيلة، 20 أوت 2016م.

(48) نيل ماك ماستر وجيم هاوس، المرجع السابق، ص ص 128-129.

(49) المرجع نفسه، ص ص 156-157. يطالع أيضا التقرير المفصل الذي أعدّه القيادي محمد غفير حول يوميات القمع البوليسي ونشاط فرقة الحركى في هذا الإطار ينظر:

- Mohammed Ghafir dit Moh Clichy, Op.Cit, pp144-146.

(50) Mohammed Ghafir dit Moh Clichy, Op.Cit, p141.

(51) علي هارون، المصدر السابق، ص 472.

(52) المصدر نفسه، ص 473.

(53) ليندة عميري، المرجع السابق، ص ص 125-126.

(54) Rémy Valat, Op.Cit, pp 166-170.

(55) ليندة عميري، المرجع السابق، ص 98.

(56) Le Monde, 25 Septembre 1961.

(57) ليندة عميري، المرجع السابق، ص ص 151-152.

(58) علي هارون، المصدر السابق، ص 473.

(59) Jean Luc Einaudi et Elie Kagan, 17 Octobre 1961, Actes Sud, 2001,p 9.

(60) أحمد منغور، المرجع السابق، ص ص 200-201.

(61) عمر بوداود، المصدر السابق، ص 179.

(62) علي هارون، المصدر السابق، ص ص 474-477.

(63) تتضارب الإحصائيات المتعلقة بحصيلة الضحايا، فالمسؤول الأول للفدرالية تحدث عن 200 قتيل، مع الاعتراف بجهل العدد الحقيقي. ينظر: عمر بوداود، المصدر السابق، ص 181.

– أما المؤرخ جون لوك إينودي الذي نشر مؤلفين مرجعيين حول الأحداث، فقد تحدث عن سقوط ما بين 200 إلى 300 قتيل. ينظر: .Jean Luc Einaudi, , Op.Cit, p 218-

– وقدر الباحث دانيال قيران ضحايا الغرق وحدهم بـــ250 جزائريا في أمسية يوم 17 أكتوبر. ينظر: دانيال قيران عندما تثور الجزائر، ترجمة العيد دوان، ط1، دار التنوير، الجزائر، 2014، ص 209.

(64) جون لوك إينودي، " ننتظر أن تعترف فرنسا رسميا بمجازر أكتوبر 1961م "، موقع:

http:// www.france24.com/ar/20121016.html ، تاريخ التصفح 2012/11/14م.